المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي
Arab Journal for Quality Assurance in Higher Education

أقسام التخطيط الحضري والإقليمي في الجامعات السعودية ومواءمة مخرجاتها لسوق العمل السعودي:

دراسة ميدانية تحليلية لخريجي قسم التخطيط الحضري والإقليمي بجامعة الدمام

*د. عبدالكريم بن خلف الهويش

* أستاذ التنمية الاقتصادية المساعد، كلية العمارة والتخطيط ، جامعة الدمام

ملخص الدراسة:

إن قضية المواءمة بين مخرجات نظام التعليم العالي ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتياجات سوق العمل تُعد من أبرز قضايا التنمية في المملكة العربية السعودية وذلك لما يمثله التعليم العالي من مصدر أساسي من مصادر تنمية الموارد البشرية، والتعليم المقصود في هذا السياق هو التعليم الذي يركز على النوع والذي بدوره يعمل على رفع الكفاءة الخارجية للجامعات عن طريق ضبط المخرجات والتحقق من جودتها، وتوليد كفاءات وطنية رفيعة المستوى تلبي حاجات المجتمع واحتياجات التنمية الوطنية ومتطلبات سوق العمل السعودي.

هدفت الدراسة إلى تقييم مخرجات العملية التعليمية لخريجي قسم التخطيط الحضري والإقليمي بكلية العمارة والتخطيط بجامعة الدمام بغية التعرف على مدى مواءمة مخرجات هذا القسم التخطيط الحضري والإقليمي بمتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل السعودي. ولتحقيق هدف الدراسة فقد استخدم المنهج الوصفي باعتباره المنهج العلمي الذي يتلاءم مع طبيعة هذه الدراسة.

تألف مجتمع هذه الدراسة من خريجي قسم التخطيط الحضري والإقليمي بجامعة الدمام خلال الأربع سنوات الماضية (٢٠٠٦ – ٢٠٠٩م)، وقد تم اختيار عينة عشوائية تقدر ٥٤ خريج من أصل ٩٩ خريج، لعمل المسح الميداني وجمع المعلومات.

ولقد اظهر تحليل البيانات العديد من النقاط، من أهمها، هو أن على الرغم من توفر فرص العمل الوظيفية في السوق السعودي لخريجي هذا القسم إلا أن مخرجات قسم التخطيط الحضري والإقليمي بوضعها الحالي لا تتلاءم مع طبيعة عمل الخريج وأن الكثير من المواد الدراسية "النظرية منها على وجه الخصوص" ذات فائدة تكاد معدومة في مجال عمل الخريج، كذلك أكدت نتائج الدراسة أهمية إعادة تقييم مواد القسم الدراسية وحذف غير المفيد منها واستحداث مقررات نظرية وعملية جديدة وثيقة الصلة بمهنة التخطيط ومتطلبات سوق العمل السعودي.

وفي نهاية الدراسة أوصى الباحث بعدد من التوصيات التي من شأنها العمل على زيادة الميزة التنافسية لخريجي أقسام التخطيط الحضري والإقليمي في سوق العمل السعودي، وتحسين درجات المواءمة بين ما تقدمه هذه المؤسسات ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل السعودي.

Abstract:

The issue of alignment between the outputs of the higher education system and the requirements of socio-economic development and the needs of Saudi labor market is one of the main development issues in Saudi Arabia, this is because, Saudi higher education system plays a critical role in human resource development by raising the efficiency of universities outputs and quality assurance, which in turn, generate a high-level professionalized persons to meet the needs of national development needs and the requirements of Saudi labor market needs.

In order to evaluate the outputs of these planning departments with Saudi market needs, the researcher selected the graduated Students of planning program at University of Dammam during the last four years (2006, 2007, 2008 and 2009).

The data analysis showed that, despite the fact that most department' graduates got their jobs within the first year of graduatation, their current jobs, however, does not fit with the nature of their Planning professionality. The investigation also revealed that, most of theoretical courses in the planning department do not increase the knowledge of the graduates in their current works. The study also emphasized the importance of re-evaluation of planning departments curriculums and updated their courses (theoretical and practical) to meet the needs and requirements of Saudi national development plans as well as market needs.

At the end of the study, the researcher recommended a number of recommendations that would increase the competitive advantage of planning departments in Saudi labor market and improve the degrees of alignment and harmony between planning departments' outputs and Saudi market needs.

مقدمة:

شهد التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية خلال العقود الأربعة الماضية تطورات تنموية هائلة. فقد أدى الإنفاق الحكومي المباشر إلى تحقيق قفزات تنموية متسارعة شملت جميع جوانب العملية التعليمية كماً وكيفاً، فقطاع التعليم العالي يتمتع برعاية واهتمام بالغين من قبل الدولة، حيث بلغ إجمالي ما خصص لهذا القطاع خلال السنوات الثلاث الماضية ما يقارب ٨١.٣ مليار ريال بمتوسط إنفاق يصل إلى ٢٧.١ مليار ريال سنوياً أو ما نسبته ١٧% من إجمالي الميزانية العامة للدولة لعام ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، كذلك تم إنشاء ١٢ جامعة حكومية ليرتفع عدد الجامعات في المملكة إلى نحو ٢٠ جامعة بعد أن كانت ثماني جامعات فقط. ولقد

ترتب على التوسع في أعداد الجامعات السعودية، رفع الطاقة الاستيعابية للطلاب والطالبات المقبولين لتصل إلى نحو ١٨٠.٧ ألف طالب في عام ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، بزيادة نسبتها ٩٥% مقارنة بعام ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، وفيما يتعلق بمؤشرات أعداد الطلاب المقيدين في سجلات الجامعات السعودية خلال العشر سنوات الماضية، فقد أشارة إحصائيات وزارة التعليم العالي أن عدد الطلبة المقيدون في الجامعات السعودية وصل إلى نحو ٦٢٨ ألف طالب في عام ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، بزيادة نسبتها حوالي ٩٤% مقارنة بعام ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م. كذلك زاد عدد خريجي الجامعات السعودية من ٤١.٥ ألف خريج في عام ١٤١٩/١٩٩٨م ليصل إلي حوالي ٨٤.٦ ألف خريج في عام ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، وذلك بزيادة نسبتها ٧٥% خلال العشر سنوات الماضية (وزارة التعليم العالي ١٤٣١هـ: ٢٢).

وعلى الرغم من التطور المتسارع للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية، إلا أن الاهتمام بمخرجات نظام التعليم العالي ومتطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية واحتياجات سوق العمل لم يظهر إلا خلال السنوات الثلاث الأخيرة. فقد تم إعادة هيكلة الجامعات الجديدة بهدف تحسين درجات المواءمة بين ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي، ومتطلبات التنمية المستدامة، واحتياجات سوق العمل، حيث اقتصر افتتاح الجامعات والكليات والأقسام الجديدة على بعض التخصصات المطلوبة في سوق العمل مثل التخصصات الطبية والهندسية وعلوم الحاسب الآلي والمعلومات والعلوم الطبيعية، كما تم تقليص القبول في بعض الأقسام أو دمج أقسام قائمة أو فصل بعضها عن بعض أو قصر الدراسة فيها على الدراسات العليا أو إيقاف بعض الأقسام وذلك استجابة لمعيار احتياجات التنمية الوطنية ومتطلبات سوق العمل السعودي (معهد البحوث والدراسات ١٤٢٦هـ: ٥).

فالتعليم والعمل يعتبران عنصرين متلازمين لابد من التوفيق بينهما لتحقيق المواءمة بين البرامج والتخصصات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل المستقبلية، ويؤدي الخلل في هذه المعادلة إلى هدر الإمكانات المالية في تمويل تخصصات وبرامج لا ترتبط بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل، وهدر الطاقات الشبابية وعدم توجيهها إلى المهن والوظائف المطلوبة لقطاعات العمل في الاقتصاد السعودي.

وعليه فان مواءمة مخرجات التعليم العالي بمتطلبات التنمية الوطنية واحتياجات سوق العمل تعتمد في المقام الأول على دراسة وتحليل الوضع الراهن لنظام التعليم العالي ومدى التوافق بين ما يفرزه هذا النظام وما يتطلبه سوق العمل السعودي. مما يضمن في نهاية المطاف العمل على وضع برامج وسياسات تنموية تعمل على سد حاجة سوق العمل من الخريجين وتلبية متطلبات الاقتصاد السعودي المستقبلية، وبالتالي تطوير المجتمع السعودي والذي يعود بالرفاهية لجميع أفراده ويؤمِّن الاستقرار والأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ويساهم في التنمية الوطنية المستدامة (الحربي ١٤٢٩هـ: ٣، النفوري ٢٠٠٧م: ٧). ومن هنا أتت أهمية هذه

الدراسة والتي تهدف إلي تحليل وتقييم مخرجات العملية التعليمية لخريجي قسم التخطيط الحضري والإقليمي بكلية العمارة والتخطيط – جامعة الدمام (جامعة الملك فيصل سابقاً) خلال الأربع سنوات الماضية، وذلك من خلال الدراسة الميدانية والمقابلات الشخصية والاتصالات الهاتفية مع خريجي هذا القسم بغية التعرف على مدى مواءمة مخرجات قسم التخطيط الحضري والإقليمي بسوق العمل السعودي والخروج بتوصيات واقتراح برامج وخطط دراسية تعمل على زيادة الميزة التنافسية لخريجي أقسام التخطيط الحضري والإقليمي في الجامعات السعودية من جهة وتحسين درجات المواءمة بين ما تقدمه هذه المؤسسات، ومتطلبات التنمية، واحتياجات سوق العمل السعودي من جهة أخرى.

لقد تم ترتيب محتويات هذا البحث في أربعة أجزاء رئيسية: فالجزء الأول يحتوي على نظرة عامة عن أقسام التخطيط الحضري والإقليمي في الجامعات السعودية خلال العشر سنوات الماضية، والجزء الثاني يتضمن منهجية الدراسة والبحث الميداني، والجزء الثالث يتضمن نتائج الدراسة الميدانية لتقييم مخرجات قسم التخطيط الحضري والإقليمي ومدى مواءمته لمتطلبات سوق العمل السعودي، أما الجزء الرابع فيحتوي على خلاصة عامة وتوصيات مستخلصة من الدراسة.

التخطيط الحضري والإقليمي في الجامعات السعودية:

تعتبر دراسة التخطيط الحضري والإقليمي من المجالات الحديثة التي بدأت الحكومات الاهتمام بها في الآونة الأخيرة، فالتخطيط الحضري والإقليمي يمثل جزءاً أساسياً في إعداد وتنفيذ خطط التنمية الوطنية المستقبلية والتي تصبو من خلالها الدول لتحقيق طموحاتها ورقي شعوبها وتنمية بنيتها الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية وبناء مدنها وقراها. وقد اهتمت المملكة العربية السعودية بهذا المجال وأعدت ونفذت تسعة خطط تنمية وطنية خمسية منذ عام ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م، كما قامت الدولة بوضع وتنفيذ عدد من مخططات الأقاليم والمدن والقرى في مختلف أرجاء المملكة. مما أدى إلى زيادة الطلب على المتخصصين في مجال التخطيط الحضري والإقليمي لإعداد وتنفيذ مثل هذه المخططات والمساهمة في توجيه التنمية خاصة وأن المملكة تشهد تطورات على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتقنية. فالتخطيط الحضري والإقليمي أو كما يطلق عليه كمسميات رديفة "تخطيط المدن" أو "التخطيط العمراني" هو علم وفن تطوير وتنمية وإدارة المجتمعات العمرانية بكافة أحجامها من قرى ومدن وأقاليم ومعالجة مشاكلها العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، آخذاً في الاعتبار الجوانب الجمالية والوظيفية في تنسيق الأنشطة والفراغات العمرانية المختلفة، وتشمل اهتمامات هذا التخصص إعداد وصياغة الاستراتيجيات والخطط التنموية لمستويات مختلفة من الكتل العمرانية تتدرج من مخطط لحي سكني، فقرية، فمدينة، فإقليم وانتهاء بمخطط شامل للدولة (الشويخات ١٤٢١هـ: ٣).

وإذا كان التخطيط الحضري والإقليمي يهتم بتوزيع وتخصيص استخدامات الأراضي في المقام الأول داخل الكتل العمرانية بجميع مستوياتها إلا أن جوانب السياسات العامة (بما فيها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية) والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على الصعيد المحلي والدولي أخذت تحتل أهمية كبيرة في تخطيط المدن والأقاليم. يأتي هذا التحول نتيجة معطيات ومستجدات جديدة طرأت على التجمعات العمرانية الحضرية والريفية منها، فقد تحولت من كونها صغيرة الحجم قليلة السكان وعلاقات اجتماعية بسيطة ونظام مواصلات واتصالات غاية في البساطة، إلى مجتمعات أكثر تعقيداً وأكثر حراكاً وتفاعلاً فيما بينها، فقد اتسعت مساحاتها وزاد عدد سكانها وتفاقمت مشكلاتها وعظمة التحديات، مما يستدعي تهيئة هذه التجمعات العمرانية لتكون في وضع تنافسي أفضل يحقق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لقاطنيها. ومن هنا تنبثق أهمية قسم التخطيط الحضري والإقليمي في القدرة على رسم السياسات التنموية برؤى تعكس توجهات السكان المحليين وصياغتها وتوثيقها على شكل استراتجيات ومخططات تنموية شمولية، حيث تتبلور أهمية هذا القسم بالدور الذي يلعبه في إيجاد جيل جديد من الكوادر الوطنية المؤهلة من مخططين ومنفذين لبرامج وخطط التنمية الوطنية بجميع مستوياتها (الوطنية والإقليمية والمحلية) وأهدافها العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية (الشهري ١٤٢٧هـ: ١٠).

ينهج قسم التخطيط الحضري والإقليمي في الجامعات السعودية مبدأ الشمولية والاتزان في المواضيع المتعلقة بالتخطيط والتنمية في المجالين النظري والتطبيقي، كما يراعي احتياجات القطاعين العام والخاص ومتطلباتهما المختلفة. حيث يتكون البرنامج الأكاديمي لقسم التخطيط الحضري والإقليمي من مجموعة متكاملة ومترابطة من المواد النظرية والعملية تشمل نظريات التخطيط وتاريخه، قوانين ومبادئ التخطيط، النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتشريعية المؤثرة في عملية التخطيط، بالإضافة إلى طرق ووسائل التحاليل النوعية والكمية المدعمة بالرسم الهندسي والرفع المساحي والإحصائي وتطبيقات الحاسب الآلي في التخطيط وخاصة نظم المعلومات الجغرافية على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية. ويتم تعزيز هذه المواد بورش العمل التي تشمل المسح الميداني لجمع المعلومات عن خصائص الكتل العمرانية المدروسة بمختلف مستوياتها ومحتوياتها، وتحليلها منهجياً وموضوعياً لتحديد إمكانيات الفرص في التخطيط المستقبلي وتلافي العوائق والتحديات التي تحول دون ذلك والتي على أساسها تبنى التنبؤات المستقبلية لاحتياجات المكان المدروس. وعلى ضوء ذلك تُقترح البدائل التخطيطية لتطوير المكان المدروس واختيار أنسبها لتحقيق الأهداف المرجوة من عملية التخطيط (الشويخات ١٤٢١هـ: ٢٣).

ومع أن المظهر الجمالي والأداء المعماري للمدينة أو القرية هو محور أساس في مجالات التخطيط الحضري والإقليمي، إلا أن تنمية الموارد البشرية والاقتصادية هما عاملين مهمين لا يمكن إغفالهما، لذا يهتم

التخطيط الحضري والإقليمي بتناول القرارات الاجتماعية والاقتصادية طويلة المدى، فالمدينة أو القرية تحتاج إلى الخدمات الاجتماعية على سبيل المثال: التعليم، والصحة، والمياه، والأمن، والدفاع المدني، والأماكن الترويحية، وتستلزم جودة وكفاءة أداء تقديم تلك الخدمات عملية تخطيط علمي دقيق وشامل للمواءمة بين الاحتياجات والرغبات والتمويل المتاح والتغير التقني وأهداف السكان. كذلك تعتبر التنمية الاقتصادية أحد أهم مجالات التخطيط الحضري والإقليمي، وهي عملية تهدف إلى إحداث تغييرات ايجابية في المجتمع من خلال جذب أو الإبقاء أو التوسع في الأنشطة الاقتصادية التجارية والصناعية والزراعية وغيرها وذلك من أجل خلق فرص وظيفية، وزيادة الدخل، وزيادة موارد البلديات وتحسين الاقتصاد المحلي بشكل عام. وفي الوقت الحاضر أصبح مهندسو تخطيط المدن أكثر اهتماماً بقضايا البيئة، فالتخطيط البيئي يسعى إلى توجيه التنمية نحو تحقيق هواء نقي، وإزالة النفايات الضارة، والاستخدام الأمثل للموارد وإعادة استخدامها، والمحافظة على الطاقة، وحماية الشواطئ والمياه والأماكن الطبيعية، والمواقع التاريخية. ونظراً لأن طبيعة عمل خريجي أقسام التخطيط الحضري والإقليمي مرتبطة بجمع وتحليل الحقائق ووضع البرامج والخطط المستقبلية طويلة وقصيرة المدى فقد أصبح لخريجي هذه الأقسام دور كبير في صناعة القرارات ومن ثم لا غنى لأي وزارة أو إدارة حكومية أو مؤسسة خاصة عن خدمات مهندس التخطيط والدور الذي يلعبه لاسيما تلك الجهات التي تعنى بالتخطيط مثل وزارة التخطيط والاقتصاد ووزارة الشئون البلدية والقروية وفروعهما بالمناطق والمدن والقرى، والمؤسسات التي تعني بتنمية الخدمات مثل خدمات التعليم والصحة والتجارة والثقافة والمرافق العامة والنقل والمواصلات وغيرهم، فضلاً عن المؤسسات التي تعني بتنمية القطاعات الإنتاجية كقطاعات الزراعة والصناعة والسياحة وغيرهم (الشيحة ٢٠٠٧م: ٢).

لقد قطعت أقسام التخطيط الحضري والإقليمي في الجامعات السعودية أشواطا كبيرة في تطوير برامجها وخططها الأكاديمية وأنشطتها البحثية وربطها بقضايا المجتمع السعودي بهدف تحسين درجات المواءمة بين ما تقدمه هذه الأقسام، ومتطلبات التنمية الوطنية، واحتياجات سوق العمل السعودي. فقد بات هناك برامج للدراسات العليا ذات مستويات عالية تشمل الماجستير وبرامج لدرجة الدكتوراه بعد أن كان مقتصراً على برامج درجة البكالوريوس. ولقد واكب هذا التطور تطوراً متسارعاً بأعداد الطلبة الملتحقين بهذه الأقسام ، حيث تشير إحصاءات وزارة التعليم العالي (جدول رقم ١) إلى أن أعداد الطلبة المقيدين في كليات العمارة والتخطيط بجميع أقسامها بما فيها أقسام التخطيط الحضري والإقليمي وصل إلى نحو ٢٢٠٩ طالب في عام ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، بزيادة نسبتها حوالي (٣٠%) مقارنة بعام ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، كذلك زاد عدد خريجي هذه الكليات من ١٩٣ خريج في عام ١٤١٩هـ/١٩٩٨م ليصل إلى حوالي ٤١٢ خريج في عام

١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، وذلك بزيادة نسبتها (١١٤%) خلال العشر سنوات الماضية، وبمعدل نمو سنوي حولي (٨%).

جدول رقم (١) :تطور أعداد طلبة كليات العمارة والتخطيط في الجامعات السعودية

العام الدراسي	المستجدون	المقيدين	الخريجين
١٤٢٠هـ/١٩٩٩م	٥٣٨	١٧١٨	١٩٣
١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م	٥٥٧	٢٢٠٩	٤١٢
إجمالي النمو (خلال ١٠ سنوات)	١٩	٤٩١	٢١٩
نسبة النمو (خلال ١٠ سنوات)	٣.٥%	٢٨.٦%	١١٣.٥%
معدل النمو السنوي المتوسط	٠.٣%	٢.٥%	٧.٩%

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على إحصاءات وزارة التعليم العالي للأعوام 1420 و1430هـ.

مشكلة الدراسة:

بالرغم من التطور الملموس والمتزايد في أعداد خريجي أقسام التخطيط الحضري والإقليمي في الجامعات السعودية والدور المهم الذي يلعبه المخطط السعودي في العملية التنموية على جميع المستويات المحلية والإقليمية والوطنية، إلا أن هناك دلائل تشير إلى ضعف مواءمة مخرجات هذه الأقسام مع متطلبات سوق العمل السعودي والمتمثلة بصعوبة حصول خريجي هذه الأقسام على العمل المناسب أو عدم توفر فرص العمل المجزية لهم في السوق السعودي، حيث أن هناك تعطيل للمعايير المهنية وعدم التخصصية في القطاعين الحكومي والخاص حتى غدت مهنة التخطيط تمارس من قبل غير المخططين مثل المعماريين والمهندسين المدنيين وغيرهم من التخصصات الأخرى (العيسى ٢٠١٠، الشيحة ٢٠٠٧م، هيكل ٢٠٠٦ ، السليمان ١٤١٢هـ).

عليه يمكن القول أن الحاجة الماسة إلى ضرورة التأكد من أن مخرجات أقسام التخطيط الحضري والإقليمي في الجامعات السعودية تتفق مع متطلبات سوق العمل السعودي وإنها مؤهلة تأهيلاً جيداً يجعلها تتناسب مع احتياجاته ومتطلباته، مما يضمن في نهاية المطاف حصول خريجي هذه الأقسام على الفرص الوظيفية المناسبة التي يستطيعون من خلالها الحصول على مصدر للرزق، وفي نفس الوقت المساهمة في التنمية الوطنية المستدامة.

أهدف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تقييم مخرجات العملية التعليمية لخريجي أقسام التخطيط الحضري والإقليمي في الجامعات السعودية بغية التعرف على مدى مواءمة مخرجات هذه الأقسام بمتطلبات التنمية الوطنية واحتياجات سوق العمل السعودي، وذلك من اجل رفع الكفاءة الخارجية لهذه الأقسام من خلال وضع تصور

يعمل على زيادة الميزة التنافسية لخريجي لهذه الأقسام في سوق العمل السعودي، وتحسين درجات المواءمة بين ما تقدمه هذه المؤسسات ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل السعودي.

أسئلة الدراسة:

يمكن بلورة مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مواءمة المخرجات التعليمية لقسم التخطيط الحضري والإقليمي بمتطلبات التنمية الوطنية واحتياجات سوق العمل السعودي؟

وللإجابة عن السؤال الرئيسي لهذا البحث، يجب أولاً الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

١) ما جهة عمل خريج قسم التخطيط الحضري والإقليمي الحالية؟

٢) ما الفترة الزمنية التي استغرقها خريج قسم التخطيط للحصول على عمله الحالي؟

٣) ما مدى مواءمة مخرجات قسم التخطيط لطبيعة عمل خريج القسم الحالية؟

٤) ما مدى الفائدة التي حصل عليها خريج قسم التخطيط من مواد علمية ومواد نظرية في مجال عمله الحالي؟

٥) أي من المواد الدراسية (العلمية والنظرية) كانت الاستفادة منها بدرجة كبيرة في مجال عمل خريج قسم التخطيط؟

٦) كيف يمكن تطوير قسم التخطيط الحضري والإقليمي ومخرجاته ليتواءم مع متطلبات التنمية الوطنية وسوق العمل السعودي؟

منهجية الدراسة:

لتحقيق هدف هذه الدراسة والمتمثل في تحليل وتقييم مخرجات العملية التعليمية لخريجي أقسام التخطيط الحضري والإقليمي في الجامعات السعودية بغية التعرف على مدى مواءمة مخرجات هذه الأقسام بمتطلبات التنمية الوطنية واحتياجات سوق العمل السعودي تم استخدام المنهج الوصفي كونه الأنسب للدراسة الحالية، فقد تم اختيار خريجي قسم التخطيط الحضري والإقليمي بجامعة الدمام كعينة للدراسة، كون هذا القسم يعد من أقدم الأقسام في مجال التخطيط الحضري والإقليمي على مستوى الجامعات السعودية. حيث افتتح هذا القسم عام ١٣٩٦هـ/١٩٧٥م كقسم مساند في كلية العمارة والتخطيط، ثم بدأ القسم برنامج يمنح درجة البكالوريوس منذ عام ١٤١٢هـ/١٩٩١م، وتخرجت أول دفعة من برنامج البكالوريوس عام ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ومنذ نشأة القسم وحتى العام الجامعي ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م تخرج منه حوالي ٢٥٠ مهندس من حملة درجة البكالوريوس في التخطيط الحضري والإقليمي، وفي عام ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م بدأ العمل في برنامج ماجستير التخطيط الحضري والإقليمي وكان أول من تخرج منه في عام

١٤١٠هـ/١٩٨٩م، وقد تخرج منذ نشأة القسم وحتى العام الجامعي ١٤٣٠ هـ/٢٠٠٩م عدد ٦٢ خريج من حملة شهادة الماجستير يعملون في مختلف مؤسسات الدولة المهتمة بقضايا التنمية والتخطيط العمراني. ومؤخراً اعتباراً من عام ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م تم البدء في برنامج دكتوراه الفلسفة في التخطيط الحضري والإقليمي ويلتحق بالبرنامج حتى ألان عدد ٧ طلاب و٣ طالبات (قسم التخطيط الحضري والإقليمي، ١٤٣١هـ: ١١).

حدود الدراسة

يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى ثلاثة أنواع:

١- الحدود الموضوعية: وهي مدى مواءمة مخرجات قسم التخطيط الحضري والإقليمي بجامعة الدمام بمتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل السعودي.

٢- الحدود المكانية: وهي جامعة الدمام – قسم التخطيط الحضري والاقليمي، كلية العمارة والتخطيط.

٣- الحدود البشرية: وتتمثل في خريجي قسم التخطيط الحضري والإقليمي بجامعة الدمام.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتألف مجتمع البحث من خريجي قسم التخطيط الحضري والإقليمي بجامعة الدمام خلال الأربع سنوات الماضية (٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ م)، واعتماداً على إحصاءات عمادة القبول والتسجيل بجامعة الدمام، فقد بلغ العدد الكلي لخريجي هذا القسم ٩٩ خريج خلال الأربع سنوات الماضية (جامعة الدمام، ١٤٣٠هـ)، أما عينة البحث فقد تم اختيار عينة عشوائية تقدر ٥٤ خريج، وهو ما يمثل ما نسبته ٥٥% من مجموع خريجي هذا القسم خلال الأربع سنوات الماضية.

أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبيان كأداة لتحقيق هدف الدراسة ضماناً للدقة والموضوعية، كما أن اغلب الدراسات المشابهة استخدمت الاستبيان أو "الاستفتاء" أو "الاستبانة" كمسميات رديفة، وسيلة لجمع المعلومات (عبدالعال ٢٠١٠: ٥٦، فادان وهيكل ١٤١٦: ٤٣). ومن خلال الادبيات والدراسات السابقة تم تصميم استبانة المسح الميداني وقد اتبعت الخطوات الآتية في إعداد وتصميم فقرات الاستبانة:

١- تم تحديد ثلاثة محاور رئيسية وكل محور منها أدرج تحته عدد من الفقرات والتي تمثل قياس درجة المواءمة بين مخرجات العملية التعليمية لأقسام التخطيط الحضري والإقليمي بمتطلبات التنمية الوطنية واحتياجات سوق العمل السعودي:

أ. المحور الأول: طبيعة عمل الخريج والفترة الزمنية التي استغرقها الخريج للحصول على عمله الحالي.

ب. المحور الثاني: مخرجات قسم التخطيط ومدى مواءمتها لطبيعة عمل الخريج.

ج. المحور الثالث: كيفية تطوير مخرجات قسم التخطيط الحضري والإقليمي ليتواءم مع متطلبات التنمية الوطنية واحتياجات سوق العمل السعودي.

٢- تم وضع مدرج ثلاثي أمام كل فقرة من فقرات المحور الثاني (قوية، متوسطة، ضعيفة)

٣- بلغ عدد فقرات الاستبانة بصيغتها الأولية (٣٢) فقرة.

٤- تم عرض الاستبانة بصيغتها الأولية على مجموعة من الخبراء والمختصين في هذا المجال وذلك للتأكد من الصدق الظاهري لأداة المسح الميداني، حيث يشير إيبل (Ebel, 1972) الى أن أفضل وسيلة للتأكد من الصدق الظاهري (Face Validity) لأداة المسح الميداني "الاستبانة" عرضها على عدد من الخبراء والمختصين في مجال الدراسة.

أ. تم حذف (٦) فقرات وإضافة (١٧) فقرة إلى أداة الدراسة حيث بلغت بالصيغة النهائية (٤٣) فقرة موزعة على (٣) محاور، كما يلي:

i. مجال طبيعة عمل الخريج ٣ فقرات

ii. مجال مواءمة مخرجات قسم التخطيط لطبيعة عمل الخريج ٣٢ فقرة

iii. مجال كيفية تطوير قسم التخطيط ومخرجاته ٨ فقرات (الملحق "أ")

ولاختبار مدى ثبات الاستبانة فقد تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Cornbach's alpha) لأسئلة الاستبانة حيث تنص المعادلة على:

حيث:

(k) = عدد مفردات الاختبار

(k-1) = عدد مفردات الاختبار -1

(Σs^2_i) = تباين درجات كل مفردة من مفردات الاختبار

(S^2_i) = التباين الكلي لمجموع مفردات الاختبار

تبين أن قيمة ألفا تعادل ٨٠.٧% وهي أكبر من النسبة المقبولة إحصائياً، ويعني ذلك أنه لو تم توزيع الاستبانة على عينة أخرى غير عينة الدراسة وفي أوقات مختلفة فإن هناك احتمال نسبته ٨٠.٧% الحصول على نفس النتائج.

بعد التأكد من صدق وثبات أداة البحث تم تطبيقها على عينة الدراسة المشار لها مسبقاً، وقد تم جمع المعلومات المتعلقة بهذه الدراسة من خلال الدراسة الميدانية والمتمثلة بالمقابلات الشخصية والاتصالات الهاتفية مع عينة الدراسة والإجابة عن أسئلة الاستبيان، وذلك خلال الفترة ما بين ١٥- ٢٩ جمادى الآخرة ١٤٣١هـ الموافق ٢٩ مايو- ١٢ يونيو ٢٠١٠م.

وقد تم تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) في عملية التحليل واستخلاص النتائج، ومن ثم محاولة الخروج بتوصيات واقتراح برامج وخطط دراسية تعمل على زيادة الميزة التنافسية لخريجي أقسام التخطيط الحضري والإقليمي في الجامعات السعودية من جهة، وتحسين درجات المواءمة بين ما تقدمه هذه الأقسام، ومتطلبات التنمية، واحتياجات سوق العمل السعودي من جهة أخرى.

النتائج والمناقشة:

يتضمن هذا الجزء من البحث تقييم نتائج استبيانات خريجي قسم التخطيط الحضري والإقليمي وأرائهم حول مدى موائمة مخرجات قسم التخطيط لمتطلبات سوق العمل السعودي، ويتكون هذا الجزء من ثلاثة عناصر هي:

١. طبيعة عمل الخريج والفترة الزمنية التي استغرقها للحصول على عمله،
٢. مخرجات قسم التخطيط ومدى مواءمتها لطبيعة عمل الخريج،
٣. كيفية تطوير مخرجات قسم التخطيط الحضري والإقليمي.

١. طبيعة عمل خريج قسم التخطيط الحضري والإقليمي

يوضح الجدول (٣) توزيع خريجي قسم التخطيط الحضري والإقليمي خلال الأربع سنوات الماضية وفقاً لجهة عمل الخريج والفترة الزمنية التي استغرقها خريج القسم لحصوله على عمله الحالي، حيث تشير الدراسة أن أكثر من (٦٠%) من خريجي القسم يعمل بالقطاع الحكومي وأن ثلث (٣٣%) الخريجين يعمل بالقطاع الخاص، الأمر الذي يتماشى مع نتائج الدراسات السابقة (السليمان ١٤١٢هـ: ٤٤) ويؤكد أن مخرجات أقسام التخطيط الحضري والإقليمي بالجامعات السعودية تقود خريجيها نحو الوظائف الحكومية بالدرجة الأولى.

كذلك يعكس الجدول (٣) مدى توفر الفرص الوظيفية لخريجي هذه الأقسام في السوق السعودي، حيث أشارة الدراسة أن حولي (٨٠%) من عينة الدراسة حصلوا على عملهم الحالي خلال السنة الأولى من تخرجهم وأن حوالي (١٣%) استغرق حصولهم على عمل من سنة إلى سنتين وأن (٧%) فقط استغرق حصولهم على عملهم الحالي أكثر من سنتين، الأمر الذي يؤكد على توفر الفرص الوظيفية لخريجي هذه الأقسام في السوق السعودي.

جدول رقم (٣) :طبيعة عمل الخريج

	التكرار	التوزيع التكراري النسبي
١- جهة العمل الحالية		
قطاع حكومي	٣٣	٦١.١
قطاع خاص	١٨	٣٣.٣
أخرى	٣	٥.٦
الإجمالي	٥٤	١٠٠.٠
٢- الفترة الزمنية لحصول الخريج على عمله الحالي		
أقل من سنة	٤٣	٧٩.٦
من سنة إلى سنتين	٧	١٣.٠
أكثر من سنتين	٤	٧.٤
الإجمالي	٥٤	١٠٠.٠

٢. مخرجات قسم التخطيط ومواءمتها لطبيعة عمل الخريج

خصص هذا الجزء من البحث لقياس :

أ. مدى مواءمة مخرجات قسم التخطيط الحضري والإقليمي لطبيعة عمل الخريج، حيث تم توجيه السؤال التالي: (ما مدى مواءمة مخرجات قسم التخطيط بطبيعة عملك الحالي؟).

ب. مدى الفائدة التي حصل عليها الخريج من المواد الدراسية (العملية والنظرية) في مجال عمله الحالي، حيث تم وضع مدرج ثلاثي أمام كل مادة دراسية (قوية، متوسطة، ضعيفة) من مواد القسم الدراسية.

يوضح الجدول (٤) مدى مواءمة مخرجات قسم التخطيط الحضري والإقليمي لطبيعة عمل الخريج، حيث أشار (٤٤%) من عينة الدراسة أن مواءمة مخرجات القسم لطبيعة عملهم الحالي كانت ضعيفة جداً وأن (٣١%) يرونها قوية ومتلائمة مع طبيعة عملهم الحالي وأن (٢٤%) يرونها متوسطة، الأمر الذي يؤكد ما أشارت إليه بعض الدراسات (الشيحة ٢٠٠٧: ٢) من أن هناك تعطيل للمعايير المهنية وعدم التخصصية في

السوق السعودي حتى غدت مهنة التخطيط تمارس من قبل غير المخططين في العديد من القطاعات الحكومية والخاصة، وأن الكثير من خريجي هذه الأقسام يعمل بمهن ليس لها علاقة بمهنة التخطيط.

جدول رقم (٤): مواءمة مخرجات قسم التخطيط الحضري والإقليمي لطبيعة عمل الخريج

	التكرار	التوزيع التكراري النسبي
٣- مواءمة مخرجات القسم لطبيعة عمل الخريج		
قوية	١٧	٣١.٥
متوسطة	١٣	٢٤.١
ضعيفة	٢٤	٤٤.٤
الإجمالي	٥٤	١٠٠.٠

يوضح الجدول (٥) مدى الفائدة التي حصل عليها خريج القسم من المواد الدراسية العملية والنظرية في مجال عمله الحالي، حيث أشار (٢٨%) من عينة الدراسة أن المواد العملية التطبيقية "ورش العمل" كانت الاستفادة منها بدرجة قوية، وأن (٣٩%) يرونها بدرجة متوسطة وأن ثلث (٣٣%) الخريجين يرون الاستفادة من المواد العملية التطبيقية في مجال عملهم الحالي كانت بدرجة ضعيفة. أما عن المواد الدراسية النظرية، فإن (٥٧%) من خريجي القسم يرون الاستفادة منها ضعيفة جداً، وأن (٢٩%) يرونها متوسطة وأن (١٥%) فقط يرونها قوية.

جدول رقم (٥) :تقييم خريجي القسم للمواد الدراسية العملية والنظرية ومدى الاستفادة منها في مجال عملهم الحالي

المواد الدراسية	التوزيع التكراري النسبي				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	قوية	متوسطة	ضعيفة	الإجمالي		
٤- المواد العملية التطبيقية	٢٧.٨	٣٨.٩	٣٣.٣	١٠٠.٠	١.٩٤	٠.٧٨٧
٥- المواد النظرية	١٤.٨	٢٨.٧	٥٧.٤	١٠٠.٠	١.٥٧	٠.٧٤٢

كذلك يعكس الجدول (٥) الأهمية النسبية للمواد العملية التطبيقية (بمتوسط حسابي قدره ١.٩٤ وبانحراف معياري ٠.٧٨٧) على حساب المواد النظرية (بمتوسط حسابي قدره ١.٥٧ وبانحراف معياري ٠.٧٤٢) لخريجي هذه الأقسام في مجال عملهم الحالي والفرص الوظيفية المتاح لهم في السوق السعودي، الأمر الذي يؤكد ما أشارت إليه بعض الدراسات (هيكل وفادان ١٩٩٨: ٥٧، الحربي ١٤٢٩هـ) من أن أقسام التخطيط الحضري والإقليمي في الجامعات السعودية تحتاج إلى صقل طلابها بمهارات عملية تطبيقية متخصصة تفي بمتطلبات واحتياجات سوق العمل السعودي.

يصنف الجدول (٦) مواد القسم الدراسية (العملية والنظرية) إلى ثلاثة مستويات (قوية، متوسطة وضعيفة) حسب المتوسطات الحسابية لكل منها، من حيث مدى الفائدة التي حصل عليها الخريج في مجال عمله الحالي. حيث أشارة الدراسة أن (٨) مواد فقط (٢٨.٦%) من المواد الدراسية العملية والنظرية كانت درجة الاستفادة منها قوية في مجال عمل الخريج مقارنةً ب (١٣) مادة بدرجة متوسطة (٤٦.٤%) و (٧) مواد بدرجة ضعيفة (٢٥.٠%)، مما يعني أن أكثر من ثلثي (٧١%) مواد القسم الدراسية كانت الاستفادة منها بدرجة ضعيفة ومتوسطة في مجال عمل الخريج. هذه النتائج تؤكد أهمية إعادة تقييم مواد القسم الدراسية وحذف غير المفيد منها واستحداث مقررات نظرية وعملية جديدة وثيقة الصلة بمهنة التخطيط ومتطلبات سوق العمل السعودي.

جدول رقم (٦) :تصنيف مواد القسم الدراسية العملية والنظرية من حيث مدى الفائدة التي حصل عليها الخريج في مجال عمله الحالي

التصنيف	المدى الحسابي (Range)	عدد المواد الدراسية	النسبة المئوية (%) من المجموع الكلي	المجموع الكلي للمتوسطات الحسابية	المتوسط الحسابي (Average)
قوية	$\mu \geq 1.95$	٨	٢٨.٦	١٦.٧٤	٢.٠٩
متوسطة	$1.70 \leq \mu \leq 1.94$	١٣	٤٦.٤	٢٣.٥٥	١.٨١
ضعيفة	$\mu \leq 1.69$	٧	٢٥.٠	١١.١٣	١.٥٩
المجموع	--	٢٨	١٠٠.٠	٥١.٤٢	١.٨٤

كذلك يوضح الجدول (٧) متوسطات مدى فائدة كل مادة من مواد القسم الدراسية (العملية والنظرية) في مجال عمل الخريج، حيث تشير المتوسطات الحسابية لمواد القسم أن مادة استيديو تخطيط سنة ثالثة "تخطيط حضري" احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٢.٣٥) من حيث مدى الفائدة التي حصل عليها الخريج في مجال عمله الحالي، تليها مادة استيديو تخطيط سنة خامسة "مشروع التخرج" بمتوسط حسابي (٢.١٣)، فمادة تخطيط البنية التحتية "Infrastructure Planning" بمتوسط حسابي (٢.٠٩)، ومن ثم مادة تخطيط المواصلات الحضرية ومادة هندسة المرور بمتوسط حسابي (٢.٠٧) لكل منهما. بينما جاءت كلا من مادة جغرافية الحضر (١.٥٤)، مادة التخطيط الإقليمي (١.٥٢)، ومادة تاريخ ونظريات التخطيط (١.٤٣) بالمراتب الأخيرة من حيث مدى الفائدة التي حصل عليها الخريج في مجال عمله الحالي (انظر الملحق "ب ، ج").

جدول رقم (٧) :مواد قسم التخطيط الدراسية العملية والنظرية حسب مستوياتها الثلاثة

التصنيف/المستوى	المادة الدراسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المستوى الأول (قوية)	استيديو تخطيط سنة ثالثة	2.35	0.850
	استيديو تخطيط سنة خامسة	2.13	0.912
	البنية التحتية	2.09	0.807
	تخطيط المواصلات الحضرية	2.07	0.843
	هندسة المرور	2.07	0.723
	التدريب المهني وممارسة المهنة	2.06	0.811
	تطبيقات الحاسب (أوتوكاد)	2.00	0.801
	نظم المعومات الجغرافية (GIS)	1.96	0.868
المستوى الثاني (متوسطة)	إدارة المشاريع	1.91	0.875
	نظريات التصميم الحضري	1.91	0.759
	الإسكان والتنمية الإسكانية	1.87	0.870
	الإحصاء والإحصاء التطبيقي	1.87	0.848
	الموازنة وعمل الميزانية	1.87	0.891
	المساحة	1.85	0.787
	استيديو تخطيط سنة رابعة	1.83	0.818
	نظم بيئية وعلم البيئة	1.83	0.795
	علم الاقتصاد	1.74	0.805
	طرق وأساليب التخطيط (١&٢)	1.72	0.856
	إدارة المدينة	1.72	0.811
	علم رسم الخرائط	1.72	0.763
	الاقتصاد الحضري	1.70	0.838
المستوى الثالث (ضعيفة)	استيديو تخطيط سنة ثانية	1.67	0.824
	قانون وإدارة التخطيط	1.67	0.801
	التنمية الريفية وتنمية المجتمع	1.67	0.752
	اجتماع حضري	1.65	0.781
	جغرافية الحضر	1.54	0.745
	التخطيط الإقليمي	1.52	0.771
	تاريخ ونظريات التخطيط	1.43	0.690

كيفية تطوير مخرجات قسم التخطيط الحضري والإقليمي:

يوضح الجدول (٨) أراء خريجي قسم التخطيط الحضري والإقليمي عن كيفية تطوير القسم ومخرجاته ليتواءم مع متطلبات واحتياجات سوق العمل السعودي. حيث تشير الدراسة أن استحداث برامج تخطيطية متخصصة تفي بمتطلبات سوق العمل السعودي (72%)، والعمل على إيجاد شراكة حقيقية بين قسم التخطيط والجهات الحكومية ذات الصلة بمهنة التخطيط من جهة (٦١.%) والقطاع الخاص من جهة أخرى (٥٧.٤%)، بالإضافة إلى دعوة القطاع الحكومي والخاص للمشاركة في تحديد ومناقشة مشاريع التخرج لطلاب السنة الخامسة (٥٣.٧%) على وجه الخصوص، هي من أهم الطرق لتطوير القسم ومخرجاته على المدى المتوسط والبعيد.

جدول رقم (٨): كيفية تطوير قسم التخطيط الحضري والإقليمي

	التكرار	التوزيع التكراري النسبي
٦- تطوير قسم التخطيط الحضري والإقليمي		
استحداث برامج تخطيطية متخصصة تفي بمتطلبات سوق العمل السعودي	39	72.2
العمل على أيجاد شراكة حقيقية بين قسم التخطيط والجهات الحكومية ذات الصلة بمهنة التخطيط	33	61.1
العمل على أيجاد شراكة حقيقية بين قسم التخطيط والقطاع الخاص	31	57.4
دعوة القطاع الحكومي والخاص للمشاركة في تحديد ومناقشة مشاريع التخرج	29	53.7
عمل ندوات ومحضرات عامة عن قسم التخطيط وطبيعة عمل المخطط	24	44.4
عمل يوم المهنة لخريجي القسم	22	40.7
الدعاية والتسويق للقسم بطريقة عملية وفعالة	18	33.3
أخرى (ربط مخرجات القسم بقسم العمارة – التخطيط المعماري)	7	13.0

الخلاصة والتوصيات:

لقد عرض وناقش هذا البحث نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بتقييم مخرجات قسم التخطيط الحضري والإقليمي بكلية العمارة والتخطيط بجامعة الدمام لخريجي هذا القسم خلال الأربع سنوات الماضية بغية التعرف على مدى مواءمة مخرجات هذا القسم بمتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل السعودي، ومن ثم محاولة الخروج بتوصيات تعمل على تحسين درجات المواءمة بين ما يقدمه هذا القسم واحتياجات السوق السعودي من جهة، وزيادة الميزة التنافسية لخريجي أقسام التخطيط الحضري والإقليمي في الجامعات السعودية من جهة أخرى. وقد عكست النتائج عدداً من النقاط الهامة والتي يجب الوقوف عليها ومحاولة إيجاد الآليات لتفعيلها بشكل علمي وفعال للارتقاء بالعملية التعليمية لمخرجات أقسام التخطيط الحضري والإقليمي بالجامعات

السعودية على وجه العموم وقسم التخطيط الحضري والإقليمي بجامعة الدمام على وجه الخصـــوص، ومنـــها النقاط التالية:

١- على الرغم من توفر فرص العمل الوظيفية لخريجي قسم التخطيط الحضري والإقليمي بالسوق السعودي إلا أن مخرجات القسم بوضعها الحالي لا تفي بمتطلبات وطبيعة عمل الخريج، لذا يجب إعادة النظر في مقررات المنهج الدراسي (النظرية والعملية) للقسم وتطويرها بما يتوافق مع متطلبات التنمية الوطنية واحتياجات سوق العمل السعودي.

٢- هناك العديد من المواد النظرية التي ينبغي أن يعاد تقييمها وتطويرها وحذف غير المفيد منها واستحداث مقررات نظرية جديدة وثيقة الصلة بمهنة التخطيط وربطها بالمواد العملية التطبيقية من جهة وبمتطلبات سوق العمل السعودي من جهة أخرى، فمخرجات قسم التخطيط الحضري والإقليمي الحالية تقود خريجي القسم نحو الوظائف الحكومية بالدرجة الأولى وعلى حساب فرص العمل المتاحة بالقطاع الخاص.

٣- هناك حاجة ماسة لخلق وإيجاد شراكة حقيقية بين أقسام التخطيط الحضري والإقليمي في الجامعات السعودية وأجهزة البلديات التابعة لوزارة الشئون البلدية والقروية على وجه الخصوص وأجهزة الدولة ذات الصلة بمهنة التخطيط لما لهذه الأجهزة من علاقة وطيدة بطبيعة عمل المخطط مما سوف يسهم في إبراز دور المخطط وطبيعة عمله في تصميم المشاريع ووضع السياسات التخطيطية التنموية المستقبلية.

٤- لمواءمة مخرجات قسم التخطيط بمتطلبات القطاع الخاص، يحتاج قسم التخطيط الحضري والإقليمي إلى صقل طلابه بمهارات تخطيطية متخصصة باستخدام الحاسب الآلي من برامج هندسية متقدمة وبرامج متخصصة تفي باحتياجات ومتطلبات القطاع الخاص.

على ضوء هذه النتائج توصي الدراسة بأهمية أن يؤخذ في الاعتبار التقييم المستمر لمقررات المنهج الدراسي (النظرية والعملية) لأقسام التخطيط الحضري والإقليمي في الجامعات السعودية والاهتمام بالربط مابين المقررات النظرية والتطبيقية من جهة، وواقع ممارسة مهنة التخطيط بالسوق السعودي من جهة أخرى. فالمواءمة بين مخرجات قسم التخطيط الحضري والإقليمي واحتياجات سوق العمل السعودي ينبغي أن تنطلق من سياسات خطط التنمية الوطنية على وجه الخصوص بحيث تكون هناك رؤية واضحة لدى مشرفي هذه الأقسام للاحتياجات المستقبلية تمكن أقسام التخطيط الحضري والإقليمي في الجامعات السعودية من إعادة هيكلة الخطط والبرامج التعليمية وفقاً للمنظور المستقبلي للدولة.

المراجع:

١. وزارة التعليم العالي (١٤٣٠هـ)، " إحصائيات الوزارة"، التقرير الوطني الشامل عن التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، الرياض، المملكة العربية السعودية – متاح على موقع الوزارة: http://www.mohe.gov.sa

٢. مركز البحوث والدراسات (١٤٢٦هـ)، "الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية ١٤٢٦ – ١٤٥٠هـ"، النشرة الإخبارية لمشروع أفاق، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن – متاح على موقع الجامعة: http://www.aafaq.kfupm.edu.sa

٣. هيكل، نمر وفادان، يوسف. "سبل تطوير برامج التعليم المعماري في الجامعات العربية"، مجلة التعريب، العدد ١٦، (١٩٩٨م).

٤. فادان، يوسف وهيكل، نمر. "تصميم نموذج تقويم برامج التعليم المعماري في الجامعات العربية"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد ٣٤، (١٤١٦هـ).

٥. الشهري، فائز سعد. "ممارسات التخطيط العمراني بالمملكة العربية السعودية: دراسة استكشافية وإطار عام مقترح من السياسات لتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة تقنية البناء، وزارة الشئون البلدية والقروية، العدد ٩، (١٤٢٧هـ).

٦. الشويخات، حبيب مهدي. "برامج التخطيط العمراني الأكاديمية ودورها في تنفيذ خطط التنمية الشاملة: دراسة ميدانية عن مزاولة مهنة التخطيط العمراني"، ندوة تطوير التعليم الهندسي والعمراني، كلية الهندسة، كلية تصاميم البيئة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملة العربية السعودية، (١٤٢١هـ).

٧. الشيحة، عدنان عبدالله (٢٠٠٧)، "تخطيط المدن بين النظرية والتطبيق"، المجلة الاقتصادية الالكترونية، العدد ٥٠٠٤ وتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠٠٧ – متاح على موقع المجلة: http://www.aleqt.com/2007/24/article_9198.html

٨. جامعة الدمام، دليل قسم التخطيط الحضري والإقليمي، الدمام، كلية العمارة والتخطيط، (١٤٣١هـ).

٩. جامعة الدمام، سجل خريجي قسم التخطيط الحضري والإقليمي للأعوام ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨ و١٤٢٩هـ، عمادة القبول والتسجيل، (١٤٣٠هـ).

١٠. السليمان، طارق. "مواصفات وكفاءة خريجي كليات العمارة والتخطيط في المملكة وعلاقة ذلك ببرنامج تلك الكليات"، مجلة جامعة الملك سعود، العمارة والتخطيط، (١٤١٢هـ).

١١. هيكل، نمر إسماعيل. "تقويم منهج التعليم المعماري: حالة قسم العمارة وعلوم البناء بجامعة سعود"، مجلة جامعة الملك سعود، العمارة والتخطيط، (٢٠٠٦م).

١٢. عبدالعال، عنتر محمد (٢٠١٠)، "الكفاءة الداخلية للسنة التحضيرية بجامعة حائل في المملكة العربية السعودية" دراسة ميدانية"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الثالث/ العدد (٥): ٤٦-٧٣

١٣. العيسى، عبدالرحمن عيسى (٢٠١٠)، "سوق العمل بين مخرجات التعليم العالي ودور القطاع الخاص"، المجلة الاقتصادية الالكترونية، العدد ٦٧٦٠ وتاريخ ٢١ مارس ٢٠١٠ – متاح على موقع المجلة: http://www.aleqt.com/2010/3/21/article_366760.html

١٤. النفوري، أحمد علي (٢٠٠٧)، "مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل: جامعة الملك فهد كحالة دراسية"، معهد البحوث والدراسات، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية.

١٥. الحربي، محمد (١٤٢٩هـ)، "الموائمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالمملكة العربية السعودية، مطبوعات كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

16. Ebel , R. (1972), Essentional of Educational Measurement , Englewood Cliffs , N. J., Prentice Hall .

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.